النجار: نتوقع انضمام اليمن لمنظمة التجارة عام ٢٠٠٩م

■كتب/نجيب شجاع الدين

□ توقع الدكتور حمود النجار رئيس مكتب التنسيق والاتصال مع المنظمة العالمية للتجارة بوزارة الصناعة إعلان حصول اليمن على شهادة العضوية في بداية العام ٢٠٠٩م. بحسب خطة التنفيذ التي وضعتها الحكومة.

وقال لـ«الميثاق»: إن اللجنة الوطنية تجري حالياً استعداداتها المتعلقة بالتفاوض في هذا الشأن في اجتماع من المزمع عقده نهاية أكتوبر القادم بالعاصمة السويسرية جنيف.. وفي الوقت ذاته تعكف على مراجعة نتائج المفاوضات الثنائية التي تمت منتصف الشهري الماضي كما تواصل مراجعتها للخطط التنفيذية المتعلقة باتفاقيات التقييم الجمركي والعوائق الفنية التجارية والصحة النباتية واتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية..ونوه إلى أن اليمن استكملت مؤخراً عملية التسليم لخطط تنفيذ هذه القوانين والاتفاقيات الملزمة لأي دولة تسعى للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

وقال: إن اللجنة ستجري عام ٢٠٠٨م مفاوضات ثنائية مع الدول المؤثرة في المنظمة كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهذا التفاوض عادة ما يتم في مراحل متقدمة جداً من مراحل الانضمام ونأمل بعد تنفيذ هذه الخطوة ان تكون اليمن قد استوفت كل متطلبات الانضمام.

٢٧ شركة إنتاجية واستكشافية و٥٣ شركة مقاولة

يمننة وظائف النفط تصل إلى ٨٢٪

كتب/ المحرر الاقتصادي

□ بلغ عدد العاملين اليمنيين في الشركات النفطية الإنتاجية في اليمن ٣٣٦٥ عاملاً وبنسبة ٨٢٪ من إجمالي العاملين، حتى نهاية الربع الثاني من العام ٢٠٠٧، فيما بلغ عدد العاملين الأجانب ٧٣٩ عاملاً وبنسبة ١٨٪ خلال نفس الفترة.

وكشف تقرير أصدرته الإدارة العامة ليمننة الوظائف بوزارة النفط والمعادن حول الوضع الحالي ليمننة الوظائف في الشركات النفطية، حصلت عليه "الميثاق" أن عدد العاملين اليمنيين في الشركات النفطية الاستكشافية في اليمن بلغ ٢١٤ عاملاً وبنسبة ٧١٪ من إجمالي العاملين، في حين بلغ عدد العاملين الأجانب ٨٧ عاملاً وبنسبة ٢٩٪، وذلك حتى نهاية الربع الثاني من العام الجاري ,٢٠٠٧

وأظهر التقرير أن عدد العاملين اليمنيين في شركات المقاولة من الباطن بلغ ٧٨٨٠ عاملاً وبنسبة ٨٢٪، فيما بلغ عدد العاملين الأجانب ١٧٥٠ عاملاً وبنسبة ١٨٪ خلال نفس الفترة.ويصل عدد الشركات النفطية الإنتاجية العاملة في اليمن إلى ١١ شركة هي صافر للعمليات الاستكشافية والإنتاجية في القطاع رقم ١٨، وكندیان نكسن بتروليوم في القطاع رقم ١٤، وجنة هنت في القطاع رقم ٥، وتوتال في القطاع رقم ١٠، ودي إن أو في القطاع رقم ٣٢، ودوف في القطاع رقم ٥٣، وكندیان نكسن شرق الحجر في القطاع رقم ٥١، وأوكسيدنتال في القطاع رقم S1، وكالفالي في القطاع رقم ٩، وأو إم في في القطاع رقم S2، واليمنية للغاز الطبيعي المسيل.

فيما يصل عدد الشركات النفطية الاستكشافية إلى ١٦ شركة هي «مايفير يمن» في قطاع الزيدية رقم ٢٢، وجالو يمن في قطاع شرق المعبر رقم RZ، وأوكسيدنتال يمن في قطاع السبعتين رقم ٢٠، وسي سي في قطاع الفرت رقم ٣٣ وقطاع ٤٥ جنوب الفرت، ودي إن أو في القطاعات ٤٢ و٧٢ و٤٤ و٤٧، وشركة البترول والغاز في القطاع ٤١ غرب المكلا، وإنكاتا في القطاع رقم ٤٧، وأويل سيرش في قطاع المكلا رقم ١٥، وجوكو في قطاع عماقين رقم ١ بشبوة، وبتروناس في قطاع ٥٢ سار، وسينوبيك في قطاع رقم ٦٩ و٧١، ودوف في قطاع رقم ٧٣، وشركة KNOC الكورية في قطاع رقم ٧٠ و١٦، وبارن يمن في قطاع رقم ٦، ومول يمن للنفط والغاز. كما يبلغ عدد شركات المقاولة من الباطن ٥٣ شركة حتى نهاية الربع الثاني من العام ,٢٠٠٧

وقال التقرير إن الإدارة العامة ليمننة الوظائف تبذل جهوداً حثيثة مع الشركات العاملة في القطاع النفطي، وبالاشتراك مع لجان التشغيل لتنفيذ سياسة الوزارة الخاصة بعملية اليمننة والإحلال والتدريب بما يؤدي ويخدم مصالح الدولة، والتي منها عدم زيادة التكاليف والاستغناء التدريجي عن العمالة الأجنبية وخاصةً عند توفر البديل اليمني وقدرته على تحمل المسئولية وبما يضمن للشركة سلامة إدارة التشغيل للعمليات البترولية. وأشار إلى أن إدارة يمننة الوظائف قامت بمخاطبة الشركات من أجل حثها على الاهتمام بالكوادر اليمنية الموجودة لديها من حيث تدريبهم وتأهيلهم للإحلال وفتح المزيد من فرص التوظيف أمام اليمنيين مع التركيز على الاهتمام بالتدريب النوعي للإدارات التخصصية.

ووفقاً للمصدر السابق فقد عملت الإدارة جاهدة على مناقشة خطط القوى العاملة واليمننة مع كافة الشركات الإنتاجية لتنفيذ سياسة الوزارة الخاصة باليمننة والإحلال والتدريب وذلك من خلال وضع النظراء اليمنيين للقيام بعمليات التشغيل البترولية، حيث يتم حث الشركات على وضع برامج تطويرية تعزز من مهاراتهم وبطريقة مكثفة وصولاً إلى زيادة أعداد اليمنيين في الوظائف القيادية والفنية.

وفيما يتعلق بالشركات الاستكشافية قامت إدارة يمننة الوظائف بوزارة النفط والمعادن بمناقشة بعض الشركات العاملة في القطاعات الاستكشافية، وبحسب الاتفاقيات النافذة بين الوزارة والشركات، يتم إرسال ثلاثة مهندسين من قبل هيئة استكشاف وإنتاج النفط "مهندس جيولوجي، ومهندس جيوفيزيائي، ومهندس حفر"، وذلك للمشاركة في العمل والتدريب مع هذه الشركات حتى انتهاء المرحلة الاستكشافية، أما بقية العمالة اليمنية فتكون عبارة عن إداريين لتسيير أعمال الشركات بالقدر الذي يتناسب مع حجم عمل الشركة.

ولفت التقرير إلى أن الإدارة بذلت جهوداً متواصلة مع الشركات المقاولة من الباطن، من أجل حثها على الاهتمام بالكوادر اليمنية الموجودة لديها وتدريبها وتأهيلها للإحلال في الوظائف التي يشغلها أجانب حالياً، وذلك بالتخاطب مع الشركات بموافاة الإدارة بخططها وبرامجها التدريبية لمعرفة وضع العمالة اليمنية وما تحتاج إليه من تأهيل، وحثها على إتاحة الفرصة للموظفين اليمنيين لديها بالمشاركة في العمل وخصوصاً الوظائف الفنية والمهارية لخلق روح الإبداع والمثابرة فيهم.

خلال السنوات الثلاث المقبلة

مشاريع اسكان بتكلفة ٢٤ مليار للشباب وذوي الدخل المحدود

كتب
جمال مجاهد

• وضع قطاع الإسكان بوزارة الأشغال العامة والطرق خطة عمل للأعوام ٢٠٠٨ _ ٢٠١٠ تتضمن إنشاء وحدات سكنية بتكلفة إجمالية ٢٤ مليار و٦٢٧ مليون و٥٧٢ ألف ريال، مخصصة لإسكان الشباب بتكلفة ١٠ مليارات و٥١٤ مليون و٦٤٠ ألف ريال، وإسكان ذوي الدخل المحدود بتكلفة ٦ مليارات و٣١٦ مليون و٧٢٠ ألف ريال، وإسكان المعدمين بتكلفة مليارين و٧٢٥ مليون ريال، وإغاثة المناطق المتضررة من الكوارث والفتن بتكلفة مليارين و٣٨٧ مليون و٤١٢ ألف ريال، وإعادة تأهيل العشوائيات بتكلفة مليار و٥٠٠ مليون ريال، وإسكان البدو الرحل بتكلفة مليار و١٨٣ مليون و٨٠٠ ألف ريال.

وأكدت خطة عمل قطاع الإسكان حصلت "الميثاق" على نسخة منها أن مشاريع الإسكان تلك تأتي اتساقاً مع البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية والاهتمام الذي أولاه لحل القضية السكانية الحادة، والتي تمثل معضلة أمام بعض شرائح المجتمع وطبقاته وكترجمة عملية لهذا البرنامج قامت وزارة الأشغال العامة والطرق "قطاع الإسكان" بإعداد خطة طموحة ولكنها واقعية لتنفيذ توجيهات فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية بهذا الخصوص، وذلك للفترة ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠، فضلاً عن أن هذه الخطة تأتي تنفيذاً عملياً وواقعياً لممارسة الدولة لمسئولياتها تجاه المشكلة السكنية تجاه بعض الشرائح والطبقات المعدمة ومحدودة الدخل بصرف النظر عن نهج الدولة حالياً تجاه تشجيع الاستثمار العقاري ودعوة الرأسمال المحلي والعربي والأجنبي للاستثمار في مجال الإسكان، والتي ستفيد نتائجه الطبقات ذات الدخل المرتفع والتي تحتاج إلى السكن الراقي. وقالت "إنه لزاماً على الدولة أن تسد الفجوة وتغطي حاجة الشرائح الدنيا في المجتمع للسكن الصحي والملائم الذي يحفظ آدميتهم، وبالتالي فإن الخطة تأتي ترجمة لهذه المسألة".

مشاريع مستقبلية

وكشفت الخطة عن أن مشروع الرئيس الصالح السكني الزراعي للشباب يشمل إنشاء ثلاثة آلاف وحدة سكنية في محافظات عدن وحضرموت والحديدة ولحج وتعز والمهرة وشبوة ومأرب وأبين وحجة وصعدة والجوف. كما تتضمن المشاريع المستقبلية لإسكان ذوي الدخل المحدود إنشاء ١٦٢٤ وحدة سكنية في محافظات الأمانة وعدن وحضرموت والحديدة ولحج وتعز والمهرة وشبوة. فيما يشمل مشروع إسكان المعدمين إنشاء ٢٥٠٠ وحدة سكنية في محافظات الأمانة وعدن وحضرموت والحديدة "باجل" ولحج وتعز والمهرة وشبوة ومأرب وأبين وحجة "حرض، وعبس"، والجوف.

أما برنامج الأعمال المطلوبة للمناطق المتضررة من الكوارث فيتضمن إعادة إعمار ١٠٠ وحدة سكنية في قرية الظفير، ومتابعة أعمال التنفيذ والتنسيق مع الجهات المختلفة لتنفيذ خدمات البنية التحتية، وإعداد الدراسات لمواجهة أي كوارث متوقعة، وحصر الأضرار الناتجة عن أعمال التخريب بمحافظة صعدة، وتعويض ونقل أصحاب المساكن العشوائية في فج عطان، ومشروع إنشاء القرية اليمنية في أندونيسيا.

كما تتضمن المشاريع المستقبلية لإسكان البدو الرحل للأعوام ٢٠٠٨ _ ٢٠٠٩ إقامة ٣٣٠ وحدة سكنية في مناطق أم "الصحراء"، ورماة "المدينة"، ورماة "الشرقية"، وثمود "المدينة"، والكثيري والمهرة والمناهيل، إلى جانب المشاريع قيد التنفيذ والتي تتضمن إقامة ١٣٦ وحدة سكنية بتكلفة ٥٣١ مليون و١٧٣ ألف و٥٥٠ ريالاً، في مناطق حوارم القف، وحزر، والمناهيل، وكوفو.

ووفقاً لخطة قطاع الإسكان فإن القطاع يتبنى تجهيز العديد من المشاريع المستقبلية ومنها مشاريع إسكان المعدمين "المهمشين" والتي تخص المهمشين من الطبقات الأقل فقراً أو من هم دون خط الفقر حيث تقوم الدولة بدعم هذه المشاريع، ومشاريع تأهيل الأحياء العشوائية الفقيرة والتي تهدف إلى تحسين الأوضاع السكنية والخدمية للأحياء العشوائية. إضافة إلى مشاريع التنمية الحضرية التي تضم مشروع إنشاء مدينة زبيد الجديدة، ومشروع تطوير مدينة الليل بحي مذبح بصنعاء، ومشروع تطوير منطقة العريش بمدينة عدن، ومشروع تطوير منطقة الخفجي بأمانة العاصمة.

وتقوم مشاريع بناء المساكن لذوي الدخل المحدود على أساس استرداد الكلفة من خلال دفع المستفيدين لـ "قدمة" مبلغ مقدم يتراوح من ١٠ _ ١٥٪ من الكلفة، وتقسيط ما تبقى على مدى ١٥ سنة، كما يستفيد من هذه المشاريع ذوي الدخل المحدود من الشباب بحيث يتم استرداد الكلفة عبر صندوق التنمية الحضرية وتدويرها في تنفيذ مشاريع مماثلة، وتشمل مشاريع إسكان ذوي الدخل المحدود في عواصم المحافظات، ومشاريع سكنية للشباب في عموم المحافظات، ومشاريع إسكان البدو الرحل. وركزت الخطة على أن تنفيذ تلك المشاريع يرتبط بتوفر الاعتمادات المالية.

> **• ١٦٢٤٠ وحدة سكنية لذوي الدخل المحدود**
>
> **• بدء المرحلة الأولى لإنشاء مدينة زبيد الجديدة العام المقبل**

دراسات

وأكد تقرير عن قطاع الإسكان بوزارة الأشغال العامة والطرق لعام ٢٠٠٧ أن القطاع شهد بدءاً من العام المنصرم نشاطاً مضطرداً في مجال إعداد المشاريع الإسكانية لذوي الدخل المحدود والمعدمين ومشاريع الإسكان الزراعي للشباب، كما قام بإعداد الدراسات الخاصة بمشاريع التنمية الحضرية للمناطق العشوائية، إضافة إلى جملة من النشاطات الإدارية والمعرفية الخاصة بقطاع الإسكان، ويأتي ذلك في إطار السياسة العامة للدولة ممثلة بالوزارة "قطاع الإسكان"، وتنفيذاً لتوجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية بضرورة الاهتمام بقطاع الإسكان وتوفير المسكن الملائم لكافة شرائح المجتمع وتحديداً لشريحة ذوي الدخل المحدود والشباب. وقام القطاع بدراسة استطلاعية للمناطق السكنية العشوائية في عدن والحوطة بلحج وزنجبار بأبين، حيث شملت الدراسة مسح تلك المناطق العشوائية وإجمالي عدد السكان وتقييم مستوى ونوع الخدمات المتوفرة حالياً مع تحديد المشكلات البيئية والاجتماعية الأخرى، واقترح القطاع تطويرها حضرياً.

كما تم إعداد دراسة عن مدينة زبيد التاريخية بهدف تطويرها حضرياً والمحافظة على تراثها التاريخي والثقافي عن طريق بناء مساكن بديلة تخفيفاً للازدحام الذي طرأ نتيجة الكثافة السكانية داخل المدينة التاريخية وتفادياً للبناء الإضافي على المباني والساحات والذي سيؤدي إلى تغيير معالمها الثقافية الحضرية، وذلك بالتنسيق مع الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية وتنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٨٤ لعام ٢٠٠٧ بإنشاء مدينة زبيد الجديدة، وتم إعداد التصاميم المعمارية مع وضع خطة عامة للتطوير الحضري لها.

وذكر التقرير أنه تم إعداد مقترح تصور عن مدينة الليل العشوائية في حي مذبح بأمانة العاصمة ووضع خطة عامة للتطوير الحضري بهدف توفير الاحتياجات الأساسية من الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية، ولا يزال العمل مستمراً في استكمال هذه الدراسة وإخراجها بصورتها النهائية، كما تم إعداد دراسات وتصاميم معمارية وإنشائية متكاملة مع إعداد المواصفات وجداول الكميات لمشاريع إسكان ذوي الدخل المحدود في الحديدة وسواد سعوان بأمانة العاصمة، وإسكان المعدمين، وإسكان الشباب الزراعي، وإسكان البدو الرحل.

وقال التقرير إنه تم وضع معايير خاصة بالمستفيدين من هذه المشاريع الإسكانية لشريحة ذوي الدخل المحدود والمعدمين وتصنيف كل شريحة على حدة ومسح الأوضاع الاجتماعية لتلك الشرائح وإبرام العقود الابتدائية والنهائية لهم طبقاً لتلك المعايير، كما يتم متابعة المستفيدين من المشاريع السابقة في تسديد الأقساط ورسوم المخالفات.

التنمية الحضرية

وأشار التقرير إلى أنه وفقاً للنتائج الأولية التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٠٤ فإن حجم الأسر بلغ مليونين و٨٣٤ ألفاً و٤٣٧ أسرة، وحجم المساكن الحالية بلغ مليونين و٦١٩ ألفاً و٥٧١ مسكن، أي أن العجز أو الفجوة ٢١٤ ألف و٨٦٦ مسكن. وأضاف بأن حجم المساكن تتضمن عدد من العشش والخيام والمساكن الخشبية والصفيح ويقدر عددها بنحو ٤٤٣ ألف و٢٢٤ مسكناً بحاجة إلى استبدالها بمساكن ملائمة، وما نفذ لهذه الفئات فقط بلغ ٢٠٠٠ وحدة سكنية، كما أن نسبة الإهلاك للمساكن القائمة تقدر بحوالي ٥٪ من إجمالي المساكن وتعادل ١٣٠ ألف و٩٧٨ مسكناً، وبهذا يصبح إجمالي الاحتياج السكني الفعلي ٧٨٧ ألف و٦٩ مسكناً حتى عام ٢٠١٠ وبناءً على تحديد هذه الفجوة تم إعداد تصور لسدها من خلال تنفيذ العديد من مشاريع التنمية الحضرية، وتم تحديدها في البرنامج الزمني حتى عام ,٢٠١٠.. ومن المقرر خلال العام ٢٠٠٨ أن يتم تحديث الدراسات وإعادة التصاميم لمشروع مدينة زبيد الجديدة المرحلة الأولى بسعة ٢٠٠ مسكن، وتحسين وتطوير مدينة الليل، وتجهيز وثائق المناقصات في المشروعين، والإشراف والمتابعة في سير تنفيذ المشاريع في المرحلة الأولى مع تمهيد الآليات اللازمة لتنفيذ المرحلة الثانية. وخلال العام ٢٠٠٩ سيتم إعداد دراسات لمشاريع التنمية الحضرية وتطوير العشوائيات في المنطقة المحصورة بين سعوان وسواد سعوان بأمانة العاصمة، ومنطقة شيخ إسحاق القوارير بالمعلا ومنطقة القلوعة وحي العيدروس بمحافظة عدن، ومدن حجة والمحويت وثلا بمحافظة عمران، ومنطقة الحرافيش في سيئون بحضرموت. فيما سيتم العمل خلال العام ٢٠١٠ على تقديم تصور تفصيلي عن برامج التنمية الحضرية المقترحة لتلك المناطق.